تأثير حوكمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المصرفـــــي - دراسة مقارنة في قطاعي المصارف (الخاصة والحكومية)

م.م عدي صفاء الدين فاضل
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

ا.د مسلم علاوي شبلي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة البصرة

المستخلص

يهدف البحث الى قياس تأثير نظام حوكمة المعلومات المحاسبية على الأداء المصرفي ، أجري البحث على عينة من مصرف القطاعين الخاص والحكومي (العام) في البصرة ، تم إتباع طريقة المقارنة بين القطاعين الخاص والحكومي ، وتم تطوير استمارة استبانة لجمع البيانات ، تأسست الدراسة على فرضية مفادها (يوجد تاثير ذي دلالة معنويةإحصائية لحوكمة نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المصرفي للقطاعين الخاص والحكومي) ، اتضح من النتائج أن التزام القطاع المصرفي الخاص بنظام حوكمة المعلومات المحاسبية قد أثر إيجابيا على مستوى الأداء المصرفي .

المقدمة

تعد المعلومات المحاسبية بما فيها (البيانات ، القوائم ، الكشوفات) من الوسائل المهمة المستخدمة في الافصاح عن المركز المالي لمنظمات الاعمال والمصارف منها بصفة خاصة ، الا ان هذه المعلومات قد ينقصها احيانا الدقة ، او قد يشوبها التلاعب ، مما يضعف من ثقة المستثمرين والمودعين في المؤسسات المالية ، مما دعى الى اهمية تكثيف البحث في تقييم الحوكمة المحاسبية من جانب ، واستخدام المعلومات المحاسبية في تقييم اليات الحوكمة الاخرى من جانب اخر (Sloan, 2007) ،واكد بسيوني ، 2007 : ٦ تأثير الشفافية في نظام المعلومات المحاسبية من خلال (تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين بالمعلومات المحاسبية ، دقة وصدق المعلومات المحاسبية المتعلقة باصحاب المصالح ، توفير

معلومات صادقة للدولة وهيئاتها الاخرى)، لذا اصبح من الضروري المزاوجه بين ميادئ الحوكمة ونظام المعلومات المحاسبية ، لتطوير صيغة جديدة تم وصفها اجرائيا (حوكمة المعلومات المحاسبية)، ووصف نظام حوكمة المعلومات المحاسبية بالدور الذي تؤديه مباديء الحوكمة واليالتها في تاكيد الافصاح الدقيق عن المعايير المحاسبية ، والثقة والشمولية عند الافصاح عن المعلومات المحاسبية ، وهذا يعزز من ثقة المستثمرين والمودعين ، ويخفض من حالات الغش والتلاعب في البيانات والكشوفات المحاسبية ، وينعكس ايجابيا على الاداء المصرفي ، لان اهداف المصرف ونشاطاته تتأسس على الموارد والمعلومات المالية ، وان نظام الحوكمة هو الاكثر تأثيرا في السيطرة على توجيه ورقابة العمليات التشغيلية في المصرف ، وتعزيز الدقه والثقة في معلوماته المحاسبية .

يحاول البحث التعرف على التأثير المتوقع لحوكمة المعلومات المحاسبية في الاداء المصرفي من خلال تحديد العناصر الرئيسة التي يتأسس عليها نظام حوكمة المعلومات المحاسبية ، واختبار مستوى انعكاسها على الاداء المصرفي ، واتخذ البحث صيغة البحث المقارن ، بقصد معرفة المستوى المتوقع للاداء المصرفي للقطاعين (الخاص والحكومي) عند العمل على وفق نظام حوكمة المعلومات المحاسبية ، واشارت النتائج الى ان القطاع المصرفي الخاص اكثر التزاما بعناصر ومتطلبات نظام حوكمة المعلومات المحاسبية ، وكان اداءه المصرفي هو الاحسن مقارنة بالاداء المصرفي الحكومي .

- **بسيوني ، د.مصطفى حسن ، " الشفافية والافصاح في التقارير المالية وحوكمة الشركات ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الموسوم : (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة) ، ٢٠٠٧ .**

منهجية البحث وطريقة الدراسة :

اولا- مشكلة البحث واهدافه واهميته :

ترتب على ظواهر التلاعب والتزوير في تنظيم المعلومات المحاسبية * بانواعها المختلفة ، ومحدودية الافصاح عن مضامينها ، وصعوبة وصول المستفيدين اليها ، مخاطر منها (احجام المستثمرين عن الاسهام في الاستثمار محليا ودوليا ، ضياع اموال الدولة وفقدان القدرة على انجاز المشاريع الخدمية)[١] ، فضلا عن ضعف الثقة بالمؤسسات المالية والانتاجية ، مما اثار الانتباه على اهمية ضبط المعلومات المحاسبية ، والسيطرة على مساراتها وطرائق الافصاح عنها ، وحاول المختصون النظر الى المشكلة ومقترح معالجتها من زوايا مختلفة ، اذ نظر البعض الى المشكلة من زاوية قصور المعلومات المحاسبية عن التنبؤ بحجم المخاطرة المتوقعه ، وان البيانات المحاسبية لم تعط نتائج افضل من النتائج المترتبة على استخدام البيانات التاريخية عند التنبؤ بحجم المخاطرة للمدة القادمة ، مما يتطلب الاهتمام بالمعلومات غير المالية(المحاسبية) الى جانب المعلومات المحاسبية(المالية) عند اتخاذ قرار شراء او بيع الاسهم[٢]واكدت دراسة (منصور ،١٩٩٦) نفس اتجاه سابقة ، مشيرة الى (قصورالمعلومات المالية واهمية تعزيزها بمعلومات اخرى غير مالية)[٣]ا، كدت دراسة(Marinus & Frishkaff , 1995) (اهمية الممازجة بين المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للمباديء المحاسبية المقبولة قبولا عاما ، ، والمعلومات غير المحاسبية المنشورة في القرارات التي يتخذها المستثمرون في اسواق الاوراق المالية والمصارف [٤] وهذه تدعوا الى البحث عن آلية تحقق الممازجة بين المعلومات المحاسبية والاخرى غير المحاسبية ، اذ يرى (Sloan,2007) (اهمية تكثيف البحث في تقييم اليات الحوكمة المحاسبية من ناحية واستخدام المعلومات المحاسبية في تقييم اليات الحوكمة الاخرى مثل (التنوع في هيكل مجلس الادارة ، وتشكيل مجلس الاداره وماشابه) [٥] ، وتهتم الحوكمة (

بالشفافية المالية ، والافصاح عن المعلومات المالية ، من خلال خضوع البيانات والتقارير المحاسبية الى مواصفات قياسية دولية مقبولة ، والى الافصاح الشامل عن مضامينها [٦] .

من خلال العرض انف الذكر تم تحديد الإطار النظري للمشكلة بما يأتي :

- مدى اهمية الافصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز ثقة المستثمرين واصحاب المصالح الاخرين بالشركة او المنظمة ،
- التركيز اكثر على المعلومات المحاسبية البحته (ذات الطبيعة المالية)دون الاهتمام بنفس المستوى في المعلومات الاخرى غيرالمحاسبية (غير المالية) ، والعلاقة فيما بينهما ،
- الاهتمام بمباديء واليات الحوكمة كوسيلة ضبط عامة دون الدخول في تفاصيل تنفيذ هذه الاليات ، خاصة ما يتعلق منها بالمعلومات المحاسبية ،
- الحاجة الى الممازجة بين مباديء واليات الحوكمة من ناحية ، والافصاح المحاسبي بما في ذلك جوده ودقة المعلومات المحاسبية بمختلف انواعها من ناحية اخرى وانعكاسهما على تعزيز قرارات الاستثمار وتحسين الاداء المالي ،
-

***) يقصد بالمعلومات المحاسبية لاغراض البحث (الكشوفات والقوائم والتقارير والبيانات المحاسبية او أي وثيقة اخرى ذات صفه محاسبية .**

***) ملاحظة : يستخدم عبارة (المعلومات المحاسبية بنفس معنى المعلومات المالية او الاقتصادية) ،والاختلاف يتبع استخدام الباحثين للمصطلح .**

تتضح المشكلة في بعدها الميداني (الواقعي)في ضعف ثقة المستثمرين واصحاب المصالح بالاداء المتوقع للمعلوماتت المحاسبية بصفتها المجردة ، والمصرفية بصفتها المجردة ، وما يترتب عليه من التعامل بحذر مع المؤسسات المالية والمصرفية ، والتخوف من الاضرار المترتبة عن أي ازمة مالية عالمية اومحلية وانعكاساتها السلبية على الاداء المالي لهذه المؤسسات .

وعليه تم تلخيص المشكلة بجانبيها النظري والميداني في التساؤلين الاتيين :-

- هل يمكن ان توفر مباديء الحوكمة والياتها حماية كافية للمؤسسات المصرفية ، وتعززمن ثقةالمستثمرين واصحاب المصالح باعمالها ،
- وهل يمكن تطوير اليات تضمن الثقه بالمعلومات المالية المصرح عنها ،وتسهم في تحسين الاداء المصرفي ،

تساؤلات البحث :

ثانيا :التساؤلات

- الى أي مدى يتصف المقياس وابعاده الرئيسة بالثبات .
- هل يمكن تطوير (نظام حوكمة) للمعلومات المحاسبية ؟
- هل تنعكس تأثيرات نظام حوكمة المعلومات المحاسبية على الاداء المصرفي ؟،
- هل أن نظام حوكمة المعلومات المحاسبية ومتغيراته بتبادل التأثيرمع الاداء المصرفي ومتغيراته ؟،

الفرضيات : الفرضية الرئيسة الاولى : توجد علاقة ذات دلالة معنوية احصائية بين نظام حوكمة المعلومات المحاسبية والاداء المصرفي لمصارف القطاعين (الخاص والحكومي) ،الفرضية الرئيسة الثانية : يوجد تأثير ذي دلالة معنوية احصائية لمتغيرات نظام حوكمة المعلومات المحاسبية في الاداء المصرفي للقطاعين (الخاص والحكومي).

ثالثا : اهمية البحث

الدور الذي توديه حوكمة المعلومات المحاسبية في دقة الافصاح عن المعلومات المحاسبية.

التحسين المتوقع لكفاءة اداء العمل المصرفي من خلال تعزيز ثقه الزبائن والمستثمرين واصحاب المصالح الاخرين بعمليات المصرف وتعاملاته ، سهولة اطلاع المستثمرين والاطراف الاخرى ذات العلاقة على المعلومات والبيانات المالية او المحاسبية المتعلقة بهم ، وهذا يشجع كثيرا على الاستثمار والايداع ،دقه وصدق المعلومات والبيانات المحاسبية التي يصرح بها للمجتمع واصحاب المصالح والاطراف الاخرى ، الاثار الايجابية التي تتركها اجراءات الشفافية والافصاح العام على كافة الاطراف التي تتبادل المصلحة مع المصرف ، الاثار الايجابية المتوقعه لنظام حوكمة المعلومات المحاسبية على عمليات المصرف ، ونشاطاته وادائه ،

رابعا : اهداف البحث :

١- تقديم اطار نظري يتضمن الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في دقة الافصاح عن المعلومات المحاسبية ، وتطوير نظام حوكمة المعلومات المحاسبية .

٢-تطوير أنموذج لاختبار العلاقة والاثر المتوقعين لنظام حوكمة المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المصرفي .

٣- استخلاص بعض التوصيات التي تسهم في تحسين الاداء المصرفي .

المدخل النظري (الاثار المحاسبية لنظام الحوكمة ودورها في تحسين الاداء)

يحاول البحث من خلال مدخله النظري تطوير صيغة منظومية توضح الاعتمادية المتبادلة بين المعلومات المحاسبية ومباديء حوكمة الشركات ، ويصفها البحث اجرائيا (بنظام حوكمة المعلومات المحاسبية)،

اولا :نظام حوكمة الشركات (المفهوم والاهداف)

تعد حالة عدم التوازن في التأثير في قرارات الشركة وعملياتها الرئيسه بين الاقلية المسيطرة والاكثريه من المساهمين الصغار ، وما يترتب عليه من مصادرة حقوق هذه الاخيرة ، تعد السبب الرئيسي في ظهور مفهوم حوكمة الشركات والياته ، بصفته المفهوم والالية التي تعمل من اجل حماية حقوق الاكثرية من المساهمين الصغار ومن محاولة الاستيلاء والاستغلال التي يمارسها المساهمون الكبار ، كما موضح في المخطط (١) ،

مخطط (١) اسباب تطوير نظام حوكمة الشركات

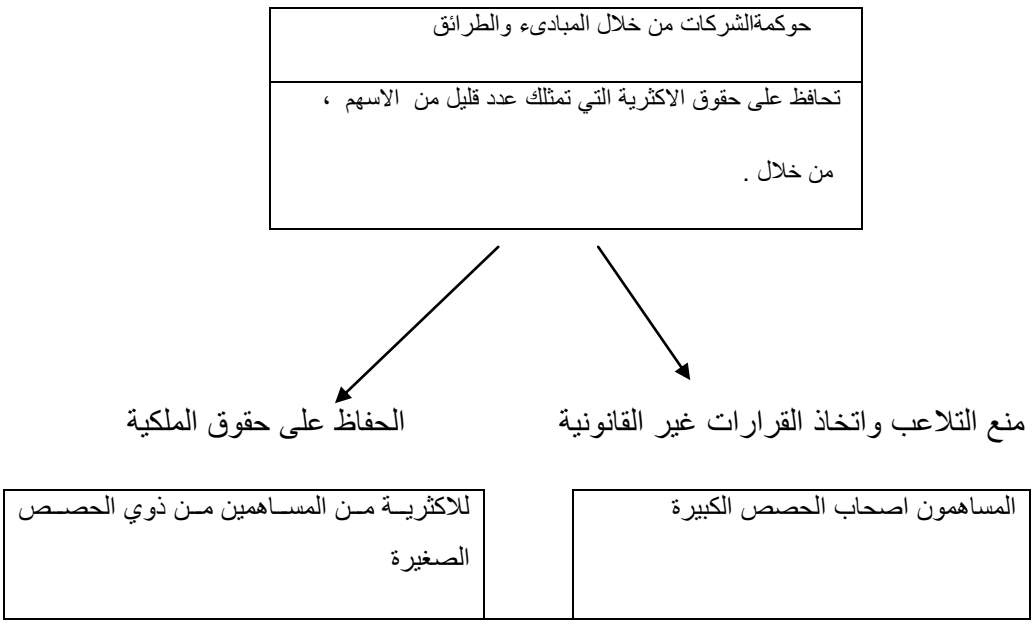

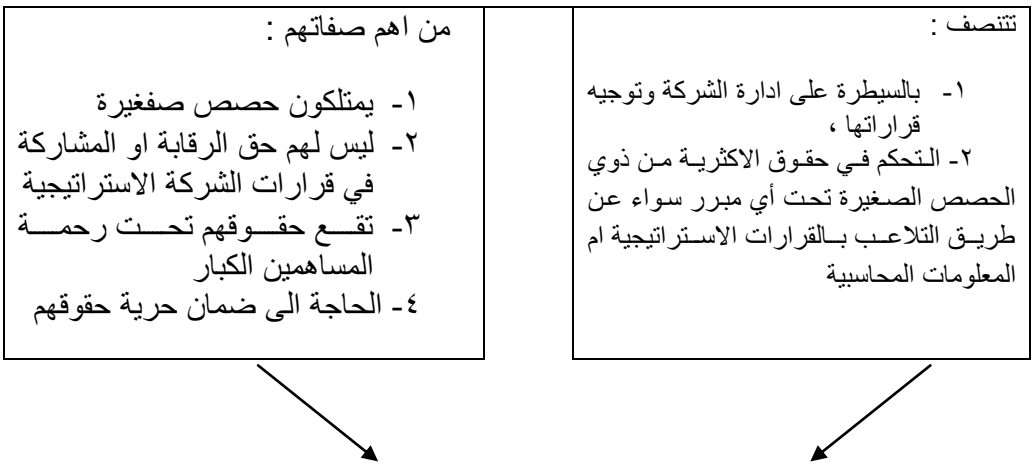

تعزيز الثقة وضمان حماية حقوق ومصالح الاكثرية

تم تعريف حوكمة الشركات بانها (النظام االذي يساعد المساهمين في استرجاع العائد على الاستثمار الخاص بهم)[٨] او (مجموعة القواعد التي تستخدم لادارة الشركة من داخلها ، يشرف عليها مجلس الاداره بما يضمن حماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين البعيدين عن المركز الرئيسي لادارة الشركة والمعزولين عنه تماما) ، وعرفت الحوكمه ايضا بانها(النظام الذي يسير ويراقب عمل الشركات)[٩] .

تظهر التعاريف اعلاه مايأتي :

- ان نظام حوكمة الشركات أسس من اجل معالجة حالة عدم التوازن قي الحقوق والقرارات بين الاقلية المسيطرة من حملة الاسهم الكبيرة ، والاكثرية فاقدة الحقوق من حملة الاسهم الصغيرة .
- ويهدف اساسا إلى حماية حقوق الاكثرية المساهمة من استغلال الاقلية المسيطرة .
- ويؤكد على الاجراءات ذات الصفة المالية والمحاسبية التي يشرف عليها مجلس الاداره بما يحقق حماية حقوق المساهمين ويمنع حالات التلاعب والغش .

وقد اتسع مفهوم الحوكمة ليشمل (مجموعة الاليات والاجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تحقق الالتزام ، والشفافية ، والعدالة، وتسهم في تفعيل نشاطات الاداره باتجاه استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق الجوده والتميز في الاداء بما يضمن توفير افضل المنافع لاصحاب المصالح كافة والمجتمع بصفته العامة) ، وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بانها (النظام الذي يتم من خلاله توجيه منظمات الاعمال والرقابه عليها)[١٥] .

اتضح من التعاريف انفة الذكر مايأتي :

- نظام الحوكمة أسس على مجموعة من الاليات والاجراءات والقوانين والقرارات التي تضمن السيطرة على اعمال المنظمة وعملياتها وتسهم في تحقيق الالتزام والشفافية والعدالة والافصاح الشامل والدقيق عن المعلومات المتعلقة بالمجتمع واصحاب المصالح .
- بما يسمح باستفادة جميع الاطراف من المنافع التي تحققها الشركة (مالية و غير مالية) .

يظهر الجانب المهم من مفهوم نظام الحوكمة واليات تطبيقه في منع الاستغلال والتلاعب والفساد من خلال الوضوح والشفافية والصدق التي تتصف بها المعلومات المتعلقة باصحاب المصالح ، وتعد (المعايير المحاسبية الحد الادنى من متطلبات الافصاح في بيئة الاعمال الحديثة)[١١] ، مع ان المعلومات المحاسبية هي التي تصف المركز المالي للمنظمة وتحدد مستواه ، الا ان مدى الثقة بهذه المعلومات وادوات عرضها يعتمد على مستوى نوعيتها ، وصدقها ، ودقتها ونطاق الافصاح عنها ، مما اقتضى عد مبادئ الحوكمة بانها (القوة التي تعزز امكانية المعايير المحاسبية من الافصاح الدقيق عن مضمون المعلومات المحاسبية والبيانات والكشوفات المالية)[١٢]، لذا تم تعريف حوكمة المعلومات اجرائيا(بالدور الذي تؤديه

مبـاديء الحوكمـة والياتهـا فـي افصـاح المعـايير المحاسـبية الـدقيق عـن مضـمون البيانـات والكشوفـات المالية).

استخلاصا مما سبق ذكره يمكن وصف نظام حوكمة المعلومات المحاسبية بما يأتي :

١- المسئولية القانونية والاخلاقية لادارة المنظمة امام مختلف الاطراف (المجتمع ، اصحاب المصالح ، اطراف اخرى).

٢- الاستقلالية التامة لمجلس الاداره ، والاداره العليا ، او أي جهات اخرى صانعة للقرارات الاستراتيجية .

٣- الآليات التي تضمن الشفافية والافصاح العام والواضح عن المعلومات المحاسبية والبيانات المالية الاخرى .

٤- ضمان صدق ودقه وشمولية المعلومات المحاسبية .

٥- نمذجة المعلومات والبيانات المحاسبية وضمان استقلالية ومهنية المدققين ولجـان التدقيق الدائمة .

يهدف العمل على وفق نظام حوكمة المعلومات المحاسبية الى تحقيق مايأتي :

١- تعظيم اداء المنظمة وتحسينه .

٢- استخدام الاليات التنظيمية والرقابية التي تقلل من او تمنع حالات الغش والتلاعب والتضارب بالمصالح والتصرفات الاخرى غير المقبولة ماديا واداريا واخلاقيا .

٣- تطوير ضوابط ونظم تضمن استقلالية مجلس الاداره ولجان التدقيق الدائمه ، والهيئات التدقيقية الاخرى .

٤-تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين واصحاب المصالح الاخرين باعمال المنظمة ونشاطاتها.

٥- الحصول على التمويل المناسب والتبؤ بالمخاطر المتوقعه .

٦-تحقيق العداله والشفافية ومحاربة الفساد بكل الوانه .

٧-تحسين المركز المالي والقدرة التنافسية للمنظمة في موقع السوق .

١-حوكمة المعلومات المحاسبية وطرائق قياسها .

تماشيا مع ماسبق ذكره انفا ، فأن حوكمة المعلومات المحاسبية أسست على المزاوجه بين مباديء الحوكمة والياتها من جانب ، متطلبات الدقه والثقة في المعلومات المحاسبية المتعلقة باصحاب المصالح اللذين يتبادلون العلاقة والتأثير مع المنظمة وادارتها من جانب اخر، وتظهر المشكلة اكثر وضوحا واهمية في المصارف لان جوهر عملها ماليا ، وتشكل المعلومات المحاسبية بمختلف اشكالها وانواعها الاساس في تنظيم وتقييم هذه المعلومات ، اذ يلاحظ ان معظم الازمات العالمية ذات صفه مالية ، سواء ازمة المجموعة الامريكية (Enron, 2003) ، ام ازمة الاسواق المالية العالمية الحالية ، وهي جميعا تثير التساؤلات على مايأتي :

- الحاجة الى اصلاح الانظمة المحاسبية بمزيد من الشفافية والدقه في الافصاح عن المعلومات المحاسبية .
- ادخال اليات الحوكمة التي تضمن سهولة وصول اصحاب المصالح للمعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المتعلقه بهم وهذا يتطلب الاهتمام بنوعية المعلومات المحاسبية وشفافية ودقه وشمولية الافصاح عنها .

وتتطلب جوده التقارير والمعلومات المالية ما يأتي[١٣] :

- المعايير العالية التي ينبغي ان تتمتع بها جودة المراجعه .

- توفر منشات مهنية متخصصة ومستقله للمراجعة
- استكمال متطلبات الرقابه على جوده جميع نواحي مهنه المراجعة .
- اشراف لجنة الاوراق المالية على وضع المعايير .

ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمتطلبات شفافيتها لان (شفافية التقارير المالية وصدق البيانات المحاسبية تعزز من ثقة المستثمرين ، والمساهمين والمودعين واصحاب المصالح الاخرين ، لذا فان الشفافية المحاسبية تتوجه [١٤] نحو تعزيز ثقه المساهمين والمستثمرين بالمنظمة ومعلوماتها.

- دقة وصدق المعلومات التي يعلن عنها لاصحاب المصالح
- دقة وصدق المعلومات التي تستجيب لاحتياجات وطلبات هيئات الدولة مثل (هيئة الضرائب ، هيئة الكمارك)وما شابه .
- وتعتمد الشفافية بشكل اساسي على الافصاح لانه يعني (عرض المعلومات المهمه للاطراف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين ، وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق ارباحها في المستقبل وتقدير التزاماتها)[١٥].

وهذا يعني ان اغناء مضامين الافصاح عن المعلومات المحاسبية والتقارير المالية بالدقه والجوده والشفافية يعتمد كثيرا على مبادىء الحوكمة والياتها وانعكاساتها على تنظيم هذه المعلومات والقوائم وصياغتها وطرائق الافصاح عنها واليات السيطرة عليها .

وتظهر الصورة اكثر وضوحا واهمية في المؤسسات المصرفيه ، لان : [١٦] .

– نظام الحوكمة هو الافضل والاكثر سيطرة على توجيه ورقابة العمليات التشغيلية في المصارف .

– يعد نظام الحوكمة العنصر الرئيس في تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف .

– يضمن نظام الحوكمة المصرفي الاداره السليمه للمصارف التجارية ويجنبها الكثير من المخاطر.

– يوفر نظام الحوكمة متطلبات استقلاليه اعضاء مجلس الاداره ، وقدرتهم في السيطرة على تصرفات المساهمين المسيطرين (الكبار)، واكدت لجنة بازل في نشرتها الموسومه بـ(تحسين الحوكمه المؤسسية للبنوك ،١٩٩٩) على (المصلحة القوية للمشرفين على المصارف في ضمان توفر حوكمة مؤسسية تؤكد وجود مستويات ملائمة من المساءلة وفحص الارصدة المصرفيه).[١٧] فاذا كانت مباديء الحوكمة تتضمن دورالاداره العليا في مجالات الافصاح والشفافيه واليات الرقابه على (اعمال وعمليات الشركة ، اهدافها ، المرتبات والمزايا الممنوحة لاعضاء مجلس الاداره والمديرين التنفيذيين ،عوامل المخاطره المنظوره ، الجوانب المادية ذات الصله بالعاملين وبغيرهم من اصحاب المصالح ،هياكل ومؤسسات الحوكمة)[١٨]، فإن الافصاح المحاسبي يعني الأعلان عن (النتائج المالية والتشغيلية للشركة) .

وهذا يؤكد الدور الايجابي للحوكمة في التأثير على الاداء المصرفي الاكثر اهتماما بالقضايا المحاسبية (والحوكمة تعتمد كثيرا على مباديء الافصاح والشفافية ، وهذه تتضمن مجموعه من المعاني التي تعزز من قيمة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها الايجابية على الاداء المالي)[١٩] ومن خلال :

– الافصاح عن الاهداف المالية وبيان نسب العائد على حقوق الملكية ، ونسب القيمة الاقتصادية المضافة لمدد زمنية محدده ومقبولة .

– نشر التقرير المحاسبي السنوي في الوقت المناسب والموعد المحدد .

– نشر القوائم المالية ، ونصف السنويه ، في الوقت المناسب والموعد المحدد.

- الافصاح الفوري والدقيق عن المعلومات المحاسبية دون أي تسريب لاي منها قبل الاعلان عنها.
- تقديم الحسابات طبقا لمباديء المحاسبة العامة المقبولة دوليا .
- سهولة وصول المستثمرين الى المعلومات التي تصدرها او تكون مسؤوله عنها الاداره العليا .

يوضح العرض انف الذكر اهمية وضرورة المزاوجة بين مباديء الحوكمة والياتها ومتطلبات الدقه والشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية، لأنها تعزز ثقه المستثمرين والمودعين بالاعمال والعمليات المصرفية ، وتسهم في تحسين ادائها ، وهذا يؤكد اهمية تطويرنظام حوكمة المعلومات المحاسبية ، اذ تم وصف خصائص هذا النظام اجرائيا ولاغراض البحث بما يأتي :

- محتوى ونوع الافصاح – أي الاهتمام بمضمون المعلومات المحاسبية التي يتوقع ان يعلن عنها، وأن تتصف بالتنظيم والجودة والدقة والصدق .
- شفافية التقارير المالية والمحاسبية ، أي ان تكون التقاريرالمشتملة على المعلومات المحاسبية واضحة وشاملة ويمكن وصول المستفدين إليها بسهولة وبساطة .
- اليات السيطرة ، ويقصد بها الضوابط التي يمكن العمل على وفقها في ضبط السيطرة على مصادر المعلومات المحاسبية وطريقة التعامل معها ، والثقة بها .
- المسئولية والمساءلة ، ان تتعهد الاداره العليا بتحمل المسؤولية كاملة عن المعلومات التي تفصح عنها ، وان توفر اليه المساءلة عن النتائج والمخاطر المترتبه عليها.

- الثقة ، ان تتصرف الادارة العليا وتعلن عن كل مايعزز ثقة المجتمع واصحاب المصالح بمؤهلاتها وقدراتها.
- المتطلبات : توفير تصور واضح وبعيد المدى عن الشفافية والافصاح ومباديء التعامل الاخلاقي والمهني فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات المحاسبية .

الأداء المصرفي ومؤشرات قياسه :

قبل التطرق بشكل مباشر الى مفهوم الاداء المصرفي ومؤشرات قياسه ، سوف يتم تقديم عرض موجز عن طبيعة العمل المصرفي ، والعناصر التي يستند اليها ، تشكل القدرات المصرفية جوهر المصرف وعملياته ، وتعرف بانها (ناتج المهارات الادارية والفنية للمصرف ، والتي تنعكس بمستوى او باخر على قراراته والاستراتيجية منها بصفة خاصة ، وعلى طرائق التنفيذ ،وتوزيع الموارد الاساسية ،المالية والمادية والبشرية والتكنولوجية والمعلوماتية)، وتسهم ايجابيا في تفاعل هذه الموارد وتوجيهها نحو تعزيز وتنمية المورد المصرفي الرئيس (الودائع) لانه يشكل الاساس في انجاز الاهداف المالية المصرفية وتنمية موارد المصرف المالية الاخرى ، تمارس المصارف نشاطات متنوعة من اهمها : [٢٠]،

١- قبول الودائع بانواعها المختلفة في مجالات (الحسابات الجارية ، حسابات التوفير ، الودائع الثابتة ، الودائع تحت الطلب .

٢- منح الائتمان والتسهيلات المصرفية في مختلف انواعها مثل (حسابات جارية مدينه ، خصم الكمبيالات والسندات التجارية ، خطابات الضمان الداخلية والخارجية ، القروض بمختلف انواعها) .

٣- الحوالات الداخلية والخارجية المباعه ،و فتح الاعتمادات المستندية ،

تحشد وتنظم وتوجه موارد المصرف ونشاطاته نحو انجاز الاداء المصرفي المستهدف او تحسينه ، ويعرف الاداء بصفته العامة بأنه (النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة من اجل بلوغها)[٢١]

.ويعرف ايضا بانه (ناتج الموارد والكفايات الرئيسة التي تمتلكها المنظمة والدور الاداري التي تمارسه من اجل بلوغ هذا الناتج) [٢٢] ، ويعرف الاداء المصرفي لاغراض البحث بانه (النتائج المرغوبة التي يتوقع ان يحققها المصرف في المدينين القريب والبعيد)، ويتحدد الاداء بصفته العامه ، او الاداء المصرفي بصفة خاصة بالمخرجات المتوقعة من العمليات والنشاطات ، وانما يتعدى ذلك ليشمل النواتج المتوقعه لعمليات المصرف ومخرجاته (منفردة ومجتمعة) ، وغالبا مايوصف هذا النوع من الاداء بالاداء الاستراتيجي ، اما اذا تحدد الاداء بناتج عملية معينه او بعض عمليات فعندها يوصف (الاداء التشغيلي) ، وغالبا مايصف النواتج المتوقعة من العمليات والنشاطات الوظيفية ، تم تحديد مجالات الأداء ومقاييسه أحيانا بكل من (المجال المالي ، المجال المالي والعملياتي ، ومجال الفاعلية التنظيمية) [٢٢] وحددت بطاقة العلامة المتوازنة مجالات الاداء التي تتلائم مع الاداء المصرفي بكل من (البعد المالي ، البعد السوقي ، بعد العمليات الداخلية ، وبعد التعلم والتطور)، ولكل بعد من هذه الابعاد مؤشرات الاداء الخاصة به ، ومن خصائص هذه الابعاد ، انها يوجه ويساند بعضها البعض الاخر ، ويكون هدفها الاستراتيجي النهائي هو الاداء المالي ، لذا غالبا مايوصف الاداء المصرفي (بالاداء المالي) للمصارف، وتم قياس الاداء المصرفي او (الاداء المالي المصرفي) احيانا بمقاييس مختلفة منها (العائد على الاستثمار ، العائد على الملكية ، الربحية الصافية ، العائد على السهم ، حجم الاستثمار ، التوسع في سوق المصرف) ، وقد تشمل المقاييس النواتج النهائية للاداء المصرفي (النتائج المالية ، نتائج عمليات المصرف ونشاطاته بما في ذلك مستوى اداء الاشخاص العاملين في المصرف)،

وعليه ولاغراض البحث تم قياس الاداء المصرفي بكل من مؤشرات (حجم الاستثمار ، حجم الايداعات ، سوق المصرف ، رضا الزبون)لانها يمكن ان يوضح مستواها وصفيا فضلا عن انها يمكن ان تقاس كميا .

الجانب الميداني :

اولا: اختبارات الصدق والثبات :

اجريت لاغراض اختبار صدق المقياس طريقة (اراء الخبراء) ، اذ تم عرضه على بعض من الاكاديميين المختصين في المجالين الاداري والمحاسبي) وبعض موظفي المصارف عينة الدراسة ، ممن يمتلكون صفات (الخبره ، والمهنيه ، والمستوى العلمي) ، وفي ضوء ملاحظاتهم اجريت بعض التعديلات في الاستمارة ، وتم التركيز على اختبارات ثبات المقياس لانه يتبادل الاعتمادية مع الصدق ، ويتحقق من خلال ثبات المقياس صدقه .

اجريت طريقتان لاغراض قياس ثبات المقياس هما :

معامل ألفا كرونباخ :- إذ بلغت قيمة معامل الفا لكل المقياس (0.68) وهي اكبر من قيمة الفا المقبولة احصائيا لاغراض الثبات والبالغة (0.60) ،

طريقة الانشقاق النصفي : وحققت النتائج الموضحة في الجدول ادناه :

Spearman Brown	Guttmann	(Alpha) لجزئي المقياس
0.75	0,74	الجزء الاول : 0.76 الجزء الثاني : 0.79

المصدر : مخرجات الحاسوب بعد اعادة التنظيم

وقد اكدت نتيجتي الاختبارين ثبات المقياس فضلا عن صدقه ، محققة الاجابة عن التساؤل الاول للبحث .

ثانيا : وصف متغيرات المقياس ، ان الغرض من الوصف التعرف على مستوى الاهمية للمتغيرات من وجهة نظر افراد العينة ، اذ ان استطلاع الاراء شمل اراء كل مفردات العينه

بخصوص كل متغير ،لذا تم الحكم على مستواها من خلال الوسط الحسابي مساندا بالانحراف المعياري ، اذ ان الاول (الوسط الحسابي) يشير الى مستوى الاهمية ، و الثاني (الانحراف المعياري) يشير الى مستوى تجانس آراء أفراد العينة على وسط كل متغير ، وخضعت جميع المتغيرات (الرئيسة والفرعية) لاختبار (t) للعينه الواحدة (1-sample) ، للتأكد من معنويتها (أي انها متأتية من مصادر منتظمة) ، واستخدم لقياس اهمية المتغيرات الرئيسة الى جانب الوسط الحسابي الوزن المئوي المرجح للوسط) .

جدول رقم (١) الوسط الحسابي والانحراف المعياري)واختبار(t)للمتغيرات الفرعية الحكومي الخـاص

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار (t)	المعنو ية p	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار(t)	المعنوية P
.		.		.			
.3.7500	.7864	21.041	.000	4.0000	.8584	20.579	.000
3.9000	1.0208	16.866	.000	3.4500	.9957	15.226	.000
4.0500	09445	18.939	.000	3.6000	1.0463	15.174	.000
3.9000	0944	16.939	.000	3.7500	,7327	21.041	.000
3.5500	1.0208	16.866	.000	3.7000	7.538	22.278	.000
3.1500	09987	15.673	.000	3.4000	.6708	26.333	.000
3.1000	1.1367	12.196	.000	3.5500	.7678	18.348	.000
2.7500	1.2524	10.891	.000	3.8500	.9987	12.986	.000
2.7000	1.2977	9.341	.000	3.2000	.9105	15.718	.000
2.7500	1.3018	9.341	.000	2.9500	.9987	11.195	.000
1.7000	1.2927	7.156	.000	3.2500	.7164	1,0977	.000
2.3684	1.0311	10.580	.000	3.3000	.8013	19.138	.000
2.7500	9551	21.949	.000	3.2000	1.0563	13.336	.000
2.7000	05501	14.790	.000	3.2500	.8507	16.822	.000
2.8000	.8013	16.018	.000	3.2500	08507	16.822	.000
3.2000	.7678	17.673	.000	3.6000	1.0954	14.483	.000
3.0500	.8335	24.209	.000	3.5000	1.0000	15.429	.000
3.4211	.7582	18.138	.000	3.7000	.9787	16.678	.000

.000	27.333	.6708	4.1500	.000	22.906	.6070	3.3000
.000	22.228	.7847	4.0000	.000	20.371	.8013	3.8500
.000	26.671	.6859	4. 2000	.000	25.333	.7452	3.7000
.000	31.435	.5620	3.7000	.000	24.101	.813	3.8000
.000	20.476	.7959	3.6250	.000	22.736	.6708	3.9375
.000	30.598	.5620	2.9875	.000	16.571	.6959	3.4250
.000	24.851	.7972	3.2500	.000	10.288	.7647	2.4750
.000	26.301	..5225	3.5125	.000	21.175	.9108	2.6625
.000	19.961	.5286	4.0875	.000	23.438	1.0541	3.2500
.000	32.725	.5441	3.4150	.000	26.344	.5518	3.8000
.000	48.818	-7758		.000	31.532	.5951	3.1763
		.5518		.000		.6366	
		.3083		.000		.4322	
				.000			

يتضح من الجدول (١) المتضمن نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (t) للمتغيرات الفرعية لكل من المصرفين عينة البحث مايأتي :

١- ان جميع المتغيرات ولكلا عينتي الدراسة تتمتع بمستوى معنوية عالية ، اذ ان قيمة p ولجميع المتغيرات (اصغر من 0.01) وجميع قيم (t) لمحسوبة أعلى من قيم (t) المجدولة بمستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (19) والبالغه (2.861) .

٢- تتصف الانحرافات المعيارية لجميع المتغيرات في كلا العينتين بالقيمة الصغيرة نسبيا مشيرة الى تجانس الاراء على اوساطها الحسابية .

٣- سجلت مؤشرات متغيرات القطاع الحكومي مايأتي :-

- تراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الرئيس الافصاح بين (4.05-307) وهي جميعا تتراوح بين اهتمام قوي وقوي جدا ، وكان مستوى اهمية الالتزام (بالمعايير الدولية ، وتنظيم القوائم المالية) قوي في حين كان مستوى اهمية (الصدق والامانه ، الافصاح عن المضمون) قوي جدا.
- وتراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الرئيسي (الشفافية) بين (3.9 -3.1) ، وهي جميعا تشير الى مستوى اهتمام قوي ، وهذا يعني اهتمام قوي ومتقارب بكل من (الشمولية والوضوح ، سهولة الوصول للمعلومات ، المعلومات المدققه والوقت المحدد للتصريح عن المعلومات المحاسبية).

- وتراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الرئيسي (اليات السيطرة) بين (2.75 -1.20) وهي جميعا تشير الى مستوى اهتمام ضعيف ، كانت (وضوح الرقابة) هي الاضعف ، اما كل من (التزام الاداره العليا ، استقلالية التدقيق ، الالتزام بالتشريعات والانظمة)، فهي ضعيفة ومتقاربة من اذ المستوى.

وتراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الرئيسي (المسئولية والمساءلة) بين (2.8 -2.36) وهي تشير جميعا الى مستوى اهمية قوي نسبيا وكانت جميعها متقاربه من اذ القيمة ، مما يشير الى (اهتمام قوي نسبيا) بكل من (فالارصدة المساءلة عن المعلومات الحسابية ، توفير الضمانات القانونية ، المسئولية عن المخاطرة الداخلية).

- وتراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الرئيسي (توفير المتطلبات) بين (3.4-3.0) وهي جميعا متقاربة من اذ القيمة مما يشير الى مستوى

اهتمام متوازن وقوي بكل من (تطوير الرؤية والرسالة ، الالتزام بالقيم الاخلاقية ، نظم الحوافز الملائمة، وتنفيذ مضامين قرارات المراجعين).

- وتراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المعتمد الرئيسي (الاداء المصرفي) بين (3.7-3.85) ، وهي جميعا متقاربة من اذ القيمة ، وتشير الى مستوى اهتمام متوازن وقوي بكل من (حجم الاستثمار ، حجم الايداعات ، سوق المصرف ، رضا الزبون).

يستنتج من التحليل السابق الذكر المتعلق بنتائج بيانات القطاع المصرفي الحكومي مايأتي :

- مستوى اهتمام واضح جدا ومتقارب بالمتغيرات الفرعية للمتغير المستقل الرئيسي الافصاح، وهذا يعني استيعاب المتغير الرئيسي لمضامين متغيراته الفرعية .
- مستوى اهتمام واضح ومتقارب بكل من المتغيرات الفرعية للمتغيرين المستقلين الرئيسيين (اليات السيطرة ، والمسئولية والمساءلة)، وهذا يعني استيعاب المتغيرين المستقلين الرئيسيين لمضامين متغيراتهما الفرعية .
- مستوى اهتمام واضح (مهم) ومتقارب بالمتغيرات الفرعية للمتغير المعتمد الرئيسي (الاداء المصرفي) ، وهذا يعني استيعاب المتغير المعتمد الرئيسي لمضامين متغيراته الفرعية

٤- وسجلت مؤشرات متغيرات القطاع الخاص مايأتي :

تراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الرئيسي (الافصاح) بين (3.4 -4.0) وهي جميعا متقاربة من اذ القيمة وتشير الى مستوى اهتمام (قوي) بكل من (المعايير الدولية تعظيم القوائم المالية ، الصدق والامانة ، الافصاح عن المضمون) .

– وتراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المِستقل الرئيسي (الشفافية) بين (3.4-3.5)) وهي جميعا متقاربة من اذ القيمة ، وتشير الى مستوى اهتمام قوي بكل من الشمولية والوضوح ، سهولة الوصول للمعلومات ، المعلومات المدققة ، الوقت المحدد).

– تراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الرئيسي (اليات السيطرة) بين (2.3- 3.2) ، اذ سجل كل من استقلالية التدقيق ، وضوح الرقابة) مستوى اهتمام ضعيف ، في حين سجل كل من (التزام الاداره العليا ، والالـــتزام بالتشريعات والانظمة القانونية) ، مستوى اهمية قوي نسبيا.

– تراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الر ئيسي (المسئولية والمساءلة) بين (3.2 -3.2) وهي جميعا متقاربة من اذ القيمة ، وتشير الى اهتمام قوي نسبيا بكل من (فحص الارصدة ، المساءلة عن المعلومات المحاسبية ، الضمانه القانونية ، المخاطرة الداخلية) .

– تراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المستقل الرئيسي (متطلبات التنفيذ) بين (3.2 – 3.7) وهي جميعا متقاربة من اذ القيمة ، وتشير الى اهتمام قوي بكل من (الرؤية والرسالة ، القيم الاخلاقية ، نظم الحوافز ، الالتزام بتقارير ألمراجعين)

-تراوحت قيم الاوساط الحسابية للمتغيرات الفرعية التي تضمنها المتغير المعتمد الرئيسي (الاداء المصرفي) بين (4.5 -4.2) وهي جميعا متقاربه من اذ القيمة ، وتشير الى اهتمام قوي جدا بكل من (حجم الاستثمار ، حجم الايداعات ، سوق المصرف ، رضا الزبون الداخلي)٠ نستنتج من التحليل سابق الذكر المتعلق بنتائج بيانات القطاع المصرفي الخاص مايأتي:

- مستوى اهتمام قوي ومتقارب بالمتغيرات الفرعية للمتغيرات المستقلة الرئيسة كل من (الافصاح ، الشفافية ، متطلبات التنفيذ) ، وهذا يعني استيعاب هذه المتغيرات الرئيسة لمضامين متغيراتها الفرعية .

- مستوى اهتمام قوي نسبيا وضعيف الا انه متقارب بالمتغيرات الفرعية للمتغيرين المستقلين (اليات السيطرة ، المسئولية والمساءلة على التوالي) ، وهذا يعني استيعاب هذه المتغيرات الرئيسه لمضامين متغيراتها الفرعية .

جدول (٢) مقارنة بين القطاعين الحكومي والخاص

القطاع الحكومي	القطاع الخاص (الاصلي)

	المتغير	الوزن المئوي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهتمام	المتغير	الوزن المئوي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستى الاهتمام
اولا	الافصاح	%79	3.94	0.76	قوي	الافصاح	%74	3.73	0.78	قوي
1-	الاهتمام بالمعايير الدولية والنظم	%81	01.05	0.94	قوي جدا	المعايير الدولية	%80	4.0	0.86	قوي جدا
ثانيا	الشموليةوالوضوح	%68	3.42	0.91	قوي نسبيا	الشفافية	%72	3.63	0.52	قوي
2		%78	3.2	1.5	قوي	الشمول والوضوح	%74	2.7	0.73	قوي
ثالثا	اليات السيطرة	%47	2.47	1.5	ضعيف	اليات السيطرة	%60	3.0	0.53	قوي نسبيا
3	وضوح الرقابة	%34	1.7	1.5	ضعيف جدا	السيطرة العليا ، استقلالية التدقيق	%64	3.2	0.91	قوي نسبيا
رابعا	المسؤولية والمساءلة	%64	3.25	0.25	ضعيف	المسؤولية والمساءلة	%40 %64	3.2	0.54	قوي نسبيا
4										
خامسا	متطلبات التنفيذ	%65	3.25	0.59	قوي نسبيا	متطلبات التنفيذ	%70	3.5	0.78	قوي
5						الاهتمالم بتقارير المراجعين	%74	3.7	0.97	قوي

سادسا 6	الاداء المالي	%76	3.8	0.63	قوي	الاداء المالي	%82 %84	4.1 4.2	0.55 0.69	قوي جدا قوي جدا

ملاحظة :- 80 -90 = قوي جدا ، 70 -79 = قوي ، 60 -69 ، اقل من 60 = ضعيف جدا

اتضح من الجدول (٢) المتضمن نتائج المقارنة بين قطاعي المصارف (الحكومية ، والخاصة) على وفق البيانات الوصفية مايأتي :

١- التقارب في وجهات نظر افراد العينه في كل من مصارف القطاعين (الحكومي والخاص) على المتغير المستقل (الافصاح) مشيرة الى اهتمام متوازن لكلا القطاعين في هذا المتغير .

ظهر اختلاف نسبي بين افراد العينتين على كل من المتغيرات المستقلة (الشفافية ، اليات السيطرة ، المسئولية والمساءلة ، متطلبات التنفيذ) ، اذ كانت مصارف القطاع الخاص اكثر اهتماما بهذه المتغيرات مقارنة بالقطاع الحكومي .

ترتب على الاختلاف في الاهتمام سابق الذكر اختلافا في مستوى الاداء ، اذ كان مستوى الاداء المتوقع للمصارف الاهلية اعلى مقارنة بمستوى الاداء المالي في المصارف الحكومية

يستخلص من نتائج التحليل سابقة الذكر ان مصارف القطاع الخاص (الاهلية) اكثر اهتماما بمتطلبات (حوكمة المعلومات المحاسبية) مقارنة بمصارف القطاع الحكومي ، وقد انعكست نتيجة هذا الاهتمام ايجابيا على مستوى الأداء المالي المتوقع .

ثالثا : العلاقات الارتباطية

جدول (٣) عرض مقارن للعلاقات الارتباطية للقطاعين (الحكومي والخاص)

المعتمد المستقل	نـــــوع القطـــــاع المصرفي 1	حجم الاستثمار 21	حجم الايداع 22	سوق المصرف 23	رضا الزبون الداخلي 24	الأداء المصرفي الاجمالي 30
الافصاح ___	الخاص	* 0.581	* 0.478	* 0.493	* 0.386	** 0.601
25	الحكومي	* 0.581	0.311	0.231	0.05	0..55

الشفافية	الخاص	0.10	0.05	0.002	0.13	** 0.70.1
	الحكومي	0.282	0.200	0.200	0.05	0.236
اليات السيطرة 27	الخاص	0.28	0.10	0.13	0.479	** 0.681
	الحكومي	0.27	0.14	0.04	0.33	0.205
المساءلة والمسئولية 28	الخاص	0.10	0.15	0.07	* 0.528	** 0.781
	الحكومي	0.24	** 0.54	0.37	0.05	* 0.39
المتطلبات 29	الخاص	0.13	0.12	0.00	0.294	0.330
	الحكومي	0.26	0.22	0.17	0.08	0.10

ملاحظة : * معنوي لمستوى 0.05

** معنوي لمستوى 0.01

المصدر : مخرجات الحاسوب بعد اعادة التنظيم

اتضح من الجدول (٣) المتضمن عرض مقارن للعلاقات الارتباطية للقطاعين المصرفين (الحكومي والخاص) مايأتي :

١- اظهرت المتغيرات المعتمدة الفرعية للقطاع الخاص جميعا علاقات ارتباط قويه نسبيا ومعنوية مع المتغير المستقل الافصاح ، في حين ان جميع العلاقات المشابهه في القطاع الحكومي كانت ضعيفة الى حد ما وغير معنوية .

٢- اظهرت المتغيرات المعتمدة الفرعية للقطاع الخاص جميعا علاقات ضعيفة جدا وغير معنوية مع المتغير المستقل (الشفافية) ، في حين جميع العلاقات المشابهه في القطاع الحكومي كانت ضعيفة الى حد ما وغير معنوية .

٣- اظهرت المتغيرات المعتمدة الفرعية للقطاعين (الخاص والحكومي) عدا المتغير المعتمد الفرعي (24 رضا الزبون الداخلي) ، علاقات ضعيفة وغير معنوية مع المتغير المستقل (اليات السيطرة) ، في حين اظهر القطاع الخاص علاقه قويه ومعنوية مع المتغير المعتمد لفرعي (رضا الزبون الداخلي) وكانت علاقته في مجال القطاع الحكومي قويه نسبيا وغير معنوية .

٤- اظهر القطاع الحكومي علاقات ضعيفة وغير معنوية مع المتغيرات المعتمدة الفرعية ، حجم الاستثمار ، حجم الايداع ، سوق المصرف) ، والمتغير المستقل (المسئولية والمساءلة) ، في حين اظهر القطاع الخاص علاقات ضعيفة وغير معنوية بين (المتغيرات المعتمده الفرعية ، حجم الاستثمار ، سوق المصرف ، رضا الزبون الداخلي) والمتغير المستقل (المسئولية والمساءلة) ، في حين اظهر القطاع الخاص علاقه قوية ومعنوية مع المتغير المعتمد الفرعي (رضا الزبون الداخلي) ، واظهر القطاع الحكومي علاقه قوية ومعنوية مع المتغير المعتمد الفرعي (حجم الايداع)

٥- اظهر كلا القطاعين (الخاص والحكومي) علاقات ضعيفة وغير معنوية بين المتغيرات المعتمدة الفرعية والمتغير المستقل (تهيأة المتطلبات).

٦- اظهرت المتغيرات المستقلة للقطاع الخاص (الافصاح ، الشفافية ، اليات السيطرة ، المسئولية والمسائلة) علاقات ارتباطية قوية ومعنوية مع المتغير المعتمد الرئيسي (الاداء المصرفي) ، في حين اظهرت المتغير المستقل للقطاع الحكومي (المسئولية والمساءلة) علاقات ارتباطيـة قوية ومعنوية مع المتغير المعتمد الرئيسي (الاداء المصرفي) .

٧- لم تظهرالمتغيرات المستقلة الاخرى للقطاع الحكومي علاقات ارتباطية معنوية مع المتغير المعتمد الرئيسي (الاداء المصرفي) ،

٨- اظهر القطاعان (الحكومي والخاص) مجتمعين علاقات ارتباطية قوية ومعنوية بين جميع (المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد الاداء المصرفي) ، عدا المتغير المستقل (تهيأة المتطلبات) فانه لم يظهر ارتباطا معنويا مع المتغير الرئيسي (الاداء المصرفي) ولكلا القطاعين

اتضح من العرض سابق الذكر مايأتي :

١- ان نسبة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة في القطاعين (الخاص والحكومي) قد بلغت (33 % ، 6%) على التوالي ، مشيرة الى سعة مساحة العلاقات الارتباطية بين (المتغيرالت المستقلة والمعتمدة) ، للقطاع الخاص مقارنة بالمساحة المحدودة جدا للقطاع الحكومي .

٢- وبلغت نسبة العلاقات الارتباطية المعنوية بين المتغيرات المستقلة ، والمتغير المعتمد الرئيسي للقطاعين (الخاص والحكومي) (69 % ، 19 % على التوالي) ،مشيرة الى مساحة اكبر للعلاقات الارتباطية التي يتضمنها القطاع الخاص ، مقارنة بالقطاع الحكومي ، فضلا عن ان نسبة العلاقات الارتباطية المعنوية للقطاعين مع المتغير المعتمد الرئيسي (الاداء المالي) وقد بلغت (80) % مشيرة الى نسبة كبيرة جدا للعلاقات المعنوية بين(المتغيرات الرئيسة المستقلة والمتغير المعتمد الرئيسي) ، مما يؤكد رفض فرضية العدم ، وقبول فرضية الاثبات .

٣- اظهر القطاع الخاص تميزا في علاقاته الارتباطية المعنوية مقارنه بالقطاع الحكومي اذ حظي بالنسبة الاكبر من العلاقات الارتباطية المعنوية ، وهذا يعكس حقيقة الاهتمام الاكبر من القطاع بمتطلبات (حوكمة المعلومات الحسابية) مقارنه بالقطاع الحكومي .

رابعا : تحليل الانحدار الخطي

ان الهدف من التحليل التعرف على مستوى تأثير المتغيرات المستقلة الرئيسة في المتغير المعتمد الرئيس الاداء المالي من جانب ، ومدى معنوية نماذج الاختبار لكلا القطاعين من جانب اخر .

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للقطاعين (الخاص والعام)

القطاع الخاص — المتغير المعتمد الرئيس (الأداء المصرفي) — القطاع الحكومي — المتغير المعتمد الرئيس (الأداء المصرفي]

المتغير المستقل	R	R^2	F	P المعنوية	F الجدولية	R	R^2	F	P البمعنوية	F الجدولية
١- الافصاح ٢- الشفافية ٣- اليات السيطرة ٤- المسئولية والمساءلة ٥- المتطلبات	0.89	0.98	1037	0.000 p.<0.01	2.8	0.71	0.51	2.87	0.05 p.<0.03	2.8

المصدر: مخرجات الحاسوب في الملحق بعد إعادة التنظيم

اتضح من الجدول (٤) المتضمن تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتغير الرئيس (الاداء المصرفي) على المتغيرات الرئيسة المستقلة لكل من القطاعين (الخاص والحكومي) ما يأتي:

١- بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الرئيسة للقطاع الخاص والمتغير المعتمد الرئيسي الأداء المالي ، (0.99) مشيرة الى ارتباط قوي ومعنوي بين المتغيرات المستقلة انفه الذكر والمتغير المعتمد الرئيسي .

٢-وبلغت قيمة معامل التفسير (R^2) للمتغيرات المستقلة الرئيسة مع المتغير المعتمد (الاداء المصرفي) (للقطاع الخاص) ، (98 %) ، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ماقيمته (98 %) من التغير في مستوى المتغير المعتمد (الاداء المصرفي) ، وهذا يؤكد تأثير الالتزام بمتطلبات (حوكمة المعلومات المحاسبية) في التحسن او التغير في الاداء المصرفي .

٣- وبلغت قيمتي كل من (P, F) لأأنموذج انحدار القطاع الخاص (0.00, 1037) ، مما يعني ان (P= 0.00 <0.01) ،وان قيمة (F المحسوبة)البالغة (1037) هي اكبر من قيمة (F المجدولة) والبالغه (2.8) ، اذ تؤكد النتيجتين معنوية أأنموذج الاختبار وقبول الفرضية الرئيسة الثانية ..

٤- بلغت قيمة معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة مجتمعه مع المتغير المعتمد (الاداء المصرفي) في القطاع الحكومي ، (0.71) مشيرة الى الارتباط القوي والمعنوي بين المتغيرات المستقلة انفة الذكر والمتغير المعتمد الرئيسي .

٥- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) للمتغيرات المستقلة الرئيسة مع المتغير المعتمد (الاداء المصرفي) (للقطاع الحكومي) ، (51 %) ، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ماقيمته (51 %) من التغير في مستوى المتغير المعتمد (الاداء المصرفي) ، اما ماتبقى من النسبة فيعود الى عوامل اخرى ، وهذا يشير الى تأثير واضح للالتزام بمتطلبات (حوكمة المعلومات المحاسبية) في التحسن والتغير في الاداء المصرفي .

وبلغت قيمتي كل من (P,F) لأأنموذج انحدار القطاع الحكومي (2.87, 9.05) ، مما يعني ان (0.05 = 0.05= P)، وان قيمة (F المحسوبة) والبالغة (2.87) هي مقاربة بدرجة كبيرة جدا الى قيمة (F الجدولية) والبالغه (2.8) ، اذ نؤكد النتيجتين معنوية أأنموذج الاختبار وقبول الفرضيـة الرئيسة الثانية .

تضح من نتائج التحليل السابق مايأتي :

ان القطاع الخاص كان اكثر اهتماما بتنفيذ متطلبات (حوكمة المعلومات المحاسبية) مقارنة

بالقطاع الحكومي ، مما تسبب عنه تأثير اكثر لبعد حوكمة المعلومات المحاسبية في الاداء المصرفي ، وما نتج عنه من تحسن في الاداء المصرفي للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع

الحكومي .

تدلل معنوية أنموذجي الاختيار لكل من القطاعين ، على اهمية (حوكمة المعلومات المحاسبية) بالنسبة للمصارف من جانب ، وتأثيراتها الايجابية في الاداء المصرفي من جانب اخر .

خامسا : الاستنتاجات

ظهر من العرض والتحليل سابقي الذكر الاستنتاجات الاتية :

١- قصور المعلومات المحاسبية بصفتها المجردة من الاستجابة الى احتياجات المستثمرين من المعلومات فضلا عدم كفاية دقتها .

٢- الحاجة الى تطعيم المعلومات المحاسبية ببعض من المعلومات غير المحاسبية ومبادئ الحوكمة التي تزيد من دقتها وقدرتها في تعزيز ثقة المستثمرين واصحاب المصالح الاخوين .

٣-تجانس مستوى اهتمام افراد العينه في كل من القطاعين (الخاص والحكومي) على كل عنصر من عناصر حوكمة المعلومات المحاسبية ، ومستوى الاداء المصرفي المترتب عليها ، الا ان وجهات النظر ولكلا القطاعين كانت مختلفة من اذ قوة الاهتمام من عنصر رئيسي لاخر.

٤-اهتمام اكبر من افراد العينه في القطاع المصرفي الخاص بعناصر حوكمة المعلومات المحاسبية بصفتها الاجمالية مقارنه بمستوى الاهتمام في القطاع المصرفي الحكومي .

٥-ان مستوى الاداء المصرفي في القطاع الخاص كان في مستوى احسن نوعا ما مقارنة بمستوى الاداء المصرفي في القطاع الحكومي .

٦-ان كلا مصارف القطاعين (الخاص والحكومي) اظهرت عناصر حوكمة المعلومات المحاسبية فيها ارتباطات ضعيفة مع المتغيرات المعتمده الفرعية التي تفسر المتغير المعتمد الرئيسي الاداء المصرفي ، واظهرت بعض العلاقات الايجابية في حالات محدوده جدا .

٧-حققت عناصر حوكمة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي الخاص علاقات معنوية قويه واكثر عددا مقارنة بعناصر حوكمة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي الحكومي ، وهذا قد انعكس بدرجة واضحة على مستوى الاداء المصرفي في القطاع الخاص ،

٨-ان الاهتمام بعناصر (حوكمة المعلومات المحاسبية) في كلا القطاعين (الحكومي والخاص) كان له اثرا ايجابيا على الاداء المصرفي لكلا القطاعين ،و كان اهتمام القطاع الخاص أكثر في هذه العناصر مقارنة بالقطاع الحكومي ، محققا أداءا أكثر تحسنا .

سادسا : التوصيات

استنادا الى التوجهات النظرية للبحث واستنتاجاته الميدانية تم تطوير التوصيات الاتية :

١- ضرورة اهتمام المصارف العراقية (في البصرة) بالمزاوجه بين مبادئ حوكمة الشركات ومتطلبات المعلومات المحاسبية من الدقه والثقة من خلال الاطلاع على ادبيات الموضوع المنشورة في الكتب والمجلات والدوريات وشبكة الانترنيت)،

٢- اهتمام اكثر من قبل القطاع المصرفي الحكومي بكل من عناصر حوكمة المعلومات المحاسبية (اليات السيطرة ، والمسئولية والمساءلة) لانها قد تسهم في تحسين الاداء المصرفي في هذا القطاع وذلك من خلال :

-تشكيل لجان تدقيقية دائمية وضمان استقلاليتها لضمان السيطرة على دقة تدفق المعلومات المحاسبية .إصدار أوامر ، تعليمات تضمن حماية المدقق (الخارجي) واستقلاليته .

-وضع تفاصيل واضحة عن اجراءات الرقابة على المعلومات المحاسبية المتوقع التصريح عنها للاخرين .الفحص الدوري للارصدة ووضع المسئولين عنها تحت طائلة المساءلة القانونية عند الخطأ .

-تثبيت قوانين وتشريعات تسمح بمساءلة المسئولين عن التبعات المترتبة على المعلومات المحاسبية المصرح بها.

توفير الضمانات القانونية التي تسمح لاصحاب المصالح بمساءلة الادارة عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بهم في أي وقت .

-الالتزام امام اصحاب المصالح باي مخاطرة تترتب على قرارات الاستثمار التي تتخذها الاداره .

٣- اهتمام اكبر من قبل القطاعين المصرفيين (الحكومي والخاص) في تهيأة متطلبات تنفيذ حوكمة المعلومات المحاسبية من خلال توفير مايأتي :

-رؤية ورسالة توحد الاهداف وتقود استراتيجيات التنفيذ مبادئ استرشادية وقيم اخلاقية تضبط توجهات أي من المصارف نحو الرؤية والرسالة المستهدفين .

-تدريب وتحفيز كل العاملين في المصارف (اداريين وعاملين) على مفاهيم حوكمة المعلومات المحاسبية ومبادئها واجراءات تنفيذها.

-الالتزام بتقارير المراجعين والمدققين ، والاخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم ، توكيدا لاستقلالية المدقق وتعزيز الثقة بادارة المصرف .

- تطوير نظام متكامل لحوكمة المعلومات المحاسبية يستند الى العناصر الاساسية التي تضمنها البحث كل من (الافصاح ، نظام الشفافية ، اليات السيطرة ، المسئولية والمساءلة ، وتوفير متطلبات التنفيذ).

الهوامش والمصادر :

١ - هيئة النزاهة ، النزاهة والشفافية والفساد الاداري ، كراس صادر عن دائرة العلاقات والتعليم العامة ، العراق ،٢٠٠٦ : ١ .

٢-عبد الملك ، أحمد رجب ، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادي للاسهم في سوق الاوراق المالية (دراسة تحليلية ، مجلة كلية التجارة البحوث العلمي ، جامعة الاسكندرية ، العدد

(١) ، المجلد (٤٥) ، ٢٠٠٨ : ٢٠ .(٣، ٤) عبد الملك ، احمد رجب ، نفس المصدر السابق : ٢١

٥- خليل ، محمد احمد ابراهيم ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية ، ٢٠٠٨ : ٨ نقلا عن شبكة الانترنيت .

6-Assisted living Concerts , Enc ., Corporate ,Governance lines , February , 2007 .

٧- شبلي ، مسلم علاوي ، ومنهل ، محمد حسين ، بناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة وقياس مستوى ادائه ، بحث مشارك في المؤتمر العلمي الاول لهيئة النزاهة ، بغداد ٢٠٠٨

٨- مركز المشروعات الدوليه) (cipe) تأسيس حوكمة الشركات في الاسواق الواعدة ، ٢٠٠٦ : ١

٩- التقرير السنوي للجنة البريطانية (Cad burg) ، ١٩٩٢ .

١٠- دهمش ، نعيم ، واسحق ابو زر ، عفاف ، تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في المصارف ، مجلة المصارف ، الاردن ، العدد (١٠) ، المجلد (٢٢) ، ٢٠٠٣ : ص ٢٧-٣٠ >

١١- عبد الله ، فايزة محمود ، اطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن اعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الاداء المتوازن مع دراسة تطبيقية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعـة الاسكندرية ، ٢٠٠٥ : ١٢ .

١٢- خليل ، محمد ابراهيم ، مصدر سابق ، ٢٠٠٨ : ١٥ .

١٣- السعدني ، مصطفى حسن بسيوني ، الشفافية والافصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة) ،٢٠٠٧ : ٦ .

١٤- السعدني ، ٢٠٠٧ ، نفس المصدر السابق : ١٤ .

١٥- راجع بهذا الصدد : خليل ، محمد ابراهيم ، المصدر السابق ،٢٠٠٨ : ١٢-١٣ .

١٦- هواري ، معراج عبد القادر ، وامجدل ، احمد عبد الغيظ ، الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي والمالي ودورها في ارساء قواعد الشفافية ، شبكة الانترنيت ، ٢٠٠٨ .

١٧- دهمش ، نعيم ، واسحق ابو زر ، عفاف ، مصدر سابق ،٢٠٨ : ٢٧- ٣٠ .

١٨- عبد الملك ، احمد رجب ، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للاسهم في سوق الاوراق المالية (دراسة تحليلية) ، مجلة كلية التجاره للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، No 1 ، (Vol 45 ، ٢٠٠٨ : ١١٢ >

١٩ – جيل ، امار ، حوكمة الشركات وحتمية التطبيق التدريجي : حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، مركز المشروعات الدولية (cipe) ،٢٠٠٣ : ٦٥ .

٢٠- البدران ، عروبة رشيد ، استراتيجية القدره المميزه المصرفية واثرها في الاداء المصرفي : دراسة تطبيقية في مصرفي (الرافدين والرشيد) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة البصرة ، كلية الاداره والاقتصاد) ٢٠٠٦ : ١٢٣- ١٢٦) .

21- Wright, P., Pringle C., Kroil .M. Parnell . J., "Strategic, management concepts" (4th Ed) prentice – Hall , 1998 .

22- Hamel, G., & Para haled , C.k., " strategy as a field study : Why search for anew paradigm ? " strategic management Journal , Vol 15 , 1994 .

23- Venkatra man ,N., & Raman Jam , V., " Measurement of Business perform-ance in strategic research : Comparison of approaches " . Academy of Management review, Vol ’ No 4 . 1986.